IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١١ على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي

م.د.محمد وائل القيسي
باحث مُتخصص في الشؤون الاستراتيجية الدولية ودراسات المستقبل
قسم العلاقات الدولية/ الجامعة اللبنانية–الفرنسية / أربيل/ العراق
Dr.mohammed.alqissi@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام
٢٠١٩/٥/٢٢

تاريخ القبول
٢٠١٩/٦/٢٣

الكلمات المفتاحية
– مكانة روسيا العالمية
– دور روسيا عالميا
– روسيا والشرق الاوسط

مستخلص البحث

لعل من نافلة القول، ان وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى قمة الهرم السياسي في موسكو كان بمثابة محاولة جادة لإعادة هيكلة روسيا الاتحادية ومكانتها العالمية، والدور الناتج عنها، عبر رغبة جامحة لإعادة أحياء قوة روسيا الاتحادية ، وريث الاتحاد السوفييت، من خلال توظيف مجمل مقومات قوتها الاستراتيجية، وعلى المستويات الاقتصادية والعسكرية والتقنية، فضلاً عن السياسية، لتعضيد الداخل الروسي، والذي كان قد اعطى دافعاً معززاً للأداء الاستراتيجي الروسي على الصعيد الخارجي. ذلك ان نجاح بوتين في تعزيز قوة روسيا الاتحادية داخلياً، كان قد دفع به لإعادة هيكلة الاستراتيجية الروسية باتجاه الاهداف التي تعدها موسكو ضمن حدود أمنها القومي وخط النفوذ الروسي إقليميا، ودولياً، ولعل ادقها منطقة الشرق الأوسط، بما تحوزه من اهمية في المدرك الاستراتيجي الروسي، نتيجةً لمقومات القوة التي تمتلكها. وعليه يعد التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١١، بمثابة نقطة الوثوب، وحجر الزاوية لتعزيز دعائم مصالح موسكو الاستراتيجية هناك، ومنه الى عموم منطقة الشرق الاوسط، لاسيما التحالف مع ايران، وتدعيم العلاقة الجيدة مع تركيا وإسرائيل، وكذلك الاستثمارات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، كل ذلك يعد مؤشراً لرغبة القيادة الروسية العليا في استعادة المكانة والدور العالمي لروسيا الاتحادية عبر وجودها في مناطق ذات تأثير عالمي عالي الأهمية، كمنطقة الشرق الأوسط، بالرغم من وجود بعض المُحددات التي تعيق التحرك الروسي بحرية فيها، ولعل ادقها الوجود الأمريكي المكثف عسكرياً واقتصادياً، واحتمالية تقاطع المصالح فيما بينهما، دون ان يلغي ذلك، تلك الرغبة الروسية في تدعيم استراتيجية نفوذها و وجودها هناك ايضاً، تأميناً لمصالها الاستراتيجية على المستوى العالمي .

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

The impact of Russian intervention in the Middle East after 2011 and Its Role in the Global System

Dr. Mohammad W. Al-Qaysi
Lecturer/ Researcher in International strategic affairs & Future Studies/ International Relations Dep.
Lebanese-French Univ./ Irbil-Iraq.
Dr.mohammed.alqissi@gmail.com

Article info.

Article History
Received:
22/5/2019
Accepted:
23/6/2019

Keywords
- **Russian Global Position**
- **Russian Global Role**
- **Russia and the Middle East**

Abstract

The arrival of Vladimir Putin to rule and his attempt to employ all the elements of Russian power to restore the status of the Russian Federation globally is an important turning point to strengthen Russian strategy globally, especially after the Russian intervention in the issue of Syria in 2011, as well as the alliance with Iran, the strong relationship with Turkey and Israel, and investments in the Arabian Gulf All, this comes from the importance of the Middle East in Russian thought, as it is an important entrance to strengthen the status of the Russian Federation and its global role. Despite the US presence in the Middle East, its strategic interests are likely to conflict with the Russians ones, without cancelling But Russia's desire to strengthen its presence there to secure its strategic interests remains.

المقدمة :

ليس من السهل الحديث عن قوة عالمية، تمتلك من العمق التاريخي، والمكانة الجغرافية، والدور الاستراتيجي المُمتد على مدى الحُقب الزمنية الماضية والحاضرة، كروسيا الاتحادية، ذلك ان تعاقب الادوار التي قامت بها في ماضي الحاضر، قد لا يكون بعيداً عن رغبتها في التطلع لاستدامة تلك المكانة العالمية في حاضر الماضي القريب، وربما مستقبل الحاضر ايضاً، والتي تتسق ومقومات قوتها الاستراتيجية الشاملة.

واتساقا لذلك، يطول الحديث عن روسيا الاتحادية بطول وعمق تاريخها، سواء في زمن روسيا القيصرية وعظمتها، أو في ظل قوة الاتحاد السوفييتي، وحتى فيما يتعلق بروسيا الاتحادية، ففي ١٥ كانون الأول١٩٩١، أنهار الاتحاد السوفييتي، ليخرج عنه ١٥ دولة، وكانت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي، وقد ورثت عنه معظم قوته العسكرية، وجوانب أخرى للقوة .

تتطلع روسيا الاتحادية، لاسيما بعد وصول فلاديمير بوتين للسلطة الى تحقيق مكانة مرموقة تليق بمقومات روسيا الاتحادية ووضعها الجديد في ظل النظام الدولي الجديد الذي يميل إلى التعددية القطبية أكثر من كونه نظام قطب واحد .

لاشك ان بوتين حقق نوعاً من التقدم لروسيا الاتحادية ، فقد لجأ الى تعزيز قوة الجيش، وتحديث صنوفه البرية والجوية والبحرية، ومعالجة الاقتصاد الروسي، لينطلق بعد ذلك إلى الخارج، وفق رؤية يهدف من خلالها إلى تعزيز الأمن القومي الروسي أولاً، والانطلاق بعد ذلك نحو مناطق النفوذ الاقليمية وحتى الدولية.

من هنا شكل ذلك الفراغ الامني الذي تولد في سوريا عقب تفجر الوضع الداخلي فيها، مُدعاة مهمة لتدخل روسيا الاتحادية، لا لشيء بل حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية هناك، فضلاً عن استخدامها كورقة جديدة للعب ادوار مهمة في منطقة الشرق الاوسط ذات المصالح المتشابكة، والسلوكيات المتعددة. فضلاً

عن تدخلها بقوة في موضوع البرنامج النووي الايراني، الذي لطالما اثار ازمة دولية ممتدة الى يومنا هذا .

إشكالية الدراسة : تتمحور إشكالية الدراسة في مدى قدرة روسيا الاتحادية على مواصلة الدور الخارجي لها في ظل بعض المشاكل التي تعاني منها على الصعيد الداخلي، فضلاً عن قدرتها على استدامة تعزيز ادائها الاستراتيجي الخارجي ووجودها في مناطق تعدها جزء من نفوذها، بمخرجات تُفضي الى استعادة المكانة الاستراتيجية لموسكو، وبالتالي الدور الروسي عالمياً.

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، كلما تم تعزيز مقومات القوة الاستراتيجية للداخل الروسي، كلما تم تدعيم الانطلاق نحو الخارج، وبمخرجات ذات قيمة عالية، وبالتحديد نحو مناطق النفوذ الروسي، كما أن احتمالات المستقبل في السير نحو عالم متعدد الأقطاب سيفسح المجال لروسيا الاتحادية للبروز كقوى مُنافسة أو مشاركة أو مكملة لأدوار القوى الدولية الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

منهجية الدراسة : تسعى الدراسة الى الاعتماد على عدة مناهج قدر الحاجة اليها في جزيئياتها، فقد تم الركون الى المنهج التاريخي في الإشادة الى بعض الركائز التاريخية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي، للوقوف برؤية تحليلية على اهم محطات الاداء والسلوكيات المتبعة ضمن نطاق الفعل و رد الفعل السياسي، كذلك تم الارتكان وبقوة الى المنهج الاستشرافي، وذلك للبحث في مآلات الموضوع في المستقبل المتوسط، كوننا نعيش في عالم حركي متغير، وبمعطيات ومتغيرات سريعة التدفق فيه.

هيكلية الدراسة :

إن الدراسة في ضوء إشكاليتها وفرضيتها الاساسية، ستقترن بهيكلية تتوزع على الآتي :

المبحث الاول: مقومات القوة الاستراتيجية الروسية

المطلب الاول : المقومات الجيواستراتيجية

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

المطلب الثالث: المقومات العسكرية– الأمنية

المطلب الرابع : المقومات التكنولوجية.

المبحث الثاني: الشرق الاوسط في الادراك الاستراتيجي الروسي

المطلب الاول : مُحددات الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط.

اولا: المحددات الداخلية:

ثانيا: المُحددات الخارجية:

المطلب الثاني : الدور الروسي في قضايا الشرق الاوسط

اولا: الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا منذ العام ٢٠١١.

ثانيا: الاستراتيجية الروسية تجاه الملف النووي الإيراني منذ عام ٢٠١١.

المبحث الثالث: مُستقبل الدور العالمي لروسيا الاتحادية

المطلب الاول: العوامل المؤثرة على الدور الروسي عالميا.

المطلب الثاني: مستقبل الدور الروسي عالميا:

اولا: تصاعد الدور الروسي عالميا

ثانيا: تراجع الدور الروسي عالميا

ثالثاً : مشهد التعاون او الشراكة الدولية .

الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول

مقومات القوة الاستراتجية الروسية

تعد مقومات القوة التي تحوز عليها روسيا الاتحادية، سواء الجيوستراتيجية منها، ام الاقتصادية، ام العسكرية– الامنية، ام التقنية، مرتكزات رئيسية وحيوية تشكل بمجملها القوة الروسية، التي تؤهلها للانطلاق نحو تحقيق أهدافها ومصالحها العليا، والتي منحتها القدرة على المرونة والفعل الهادف، وبما ينسجم مع الرغبات والتطلعات الروسية لاستعادة دورها الإقليمي والعالمي، وكالآتي :

المطلب الاول : المقومات الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

المطلب الثالث: المقومات العسكرية– الأمنية

المطلب الرابع: المقومات التكنولوجية

المطلب الاول : المقومات الجيوستراتيجية:

يعد المقوم الجيوستراتيجي من اهم مرتكزات استدامة قوة الدولة، وديمومة تفعيل مشغلات القوة والاندفاع لديها، لأنه اللبنة الأولى التي يتأسس عليها مدى قدرة الدولة على اتخاذ سلوك معين او فعل ، و/أو ورد فعل سلوكي خارجي، طبقاً لحسابات الجغرافية، والموارد، ومُستلزمات إدامة الزخم الداخلي للإمساك بالأهداف المُبتغاة على الصعيد الخارجي.

إذ تمثل روسيا مفترق طريق بين قارتي أوربا واسيا. ومن هذا يظهر الموقع الجيوسياسي المهم لها. فمن حيث المساحة، تعد روسيا اكبر دولة في العالم بأكثر من ١٧ مليون كلم^{٢} (أكبر من تسع مساحة العالم). وهي تمتد على طول ١٠ الاف كلم من الغرب الى الشرق. وهذه المساحة الشاسعة تعد أحد اهم عناصر القوة الروسية من منظورين مهمين هما (١):

المنظور الأمني : فبفضل هذا العمق الجغرافي، نجحت روسيا من دون غيرها من الدول الكبرى في هزيمة نابليون بونابرت عام ١٨١٠، وهتلر عام ١٩٤١. ورغم التقدم التكنولوجي العسكري ، وظهور الصواريخ عابرة القارات ودورها في الاستراتيجيات الحربية، فإن العمق الجغرافي ما زال أحد أهم عناصر القوة الروسية.

المنظور الاقتصادي : وهذه المساحة الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية المهمة، بها حوالي ٢٢٠ مليون هكتار من الاراضي الزراعية، و١٢٠ ألف نهر يبلغ طول كل منه ١٠ كلم فأكثر، وأهمها نهر الفولغا أطول الأنهار في اوربا، ونهر لينا، فضلاً عن أن هناك ٢ مليون بحيرة عذبة ومالحة، أهمها بحيرة بايكال أكبر واعمق بحيرة في العالم بعمق ١٦٢٠ م، وطول ٦٣٦ كلم، كما فيها حوالي ٢٠% من أحتياطي المياه العذبة في العالم، فضلاً عن اطلال روسيا على كثير من البحار ، أهمها بحر قزوين أكبر بحيرة مالحة في العالم. ووجود الكثير من الموانئ المهمة فيها(٢).

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية:

لا تقل المقومات الاقتصادية اهمية، كمقوم لقوة الدولة، عن المقوم السابق لها، فهي مرتكز مهم للدولة في اوقات السلم والحرب والأزمات الدولية، كما انها تعد الركيزة الاهم في بناء الاستراتيجية الشاملة للدولة، ومحدد مهم لمدى حركة نطاق فعلها على الصعيد الخارجي في النظام العالمي، الذي تشكل الموارد سلع استراتيجية مستدامة الاهمية فيه.

تملك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية، وتعد من أغنى دول العالم، إذ تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بـ ٤٩ مليار برميل، ما يعادل ٤.٦% من الأحتياطي العالمي، ما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدر بعد السعودية ، إذ تنتج ٧.٥ مليون برميل يومياً، وتصدر حوالي ٣.٢ مليون برميل يومياً من النفط الخام، أي ٤٠% من أجمالي الصادرات العالمية ، وحوالي ٧٠ مليون طن من منتجات التكرير سنوياً، كما وتمتلك ٢٩ مصفاة بقدرة أنتاجية تزيد على ٩ ملايين برميل

يومياً. كما انها أكبر دول العالم في أحتياطات الغاز الطبيعي بـ ٣٥% ، بحوالي ٥٤.٣ ترليون م^{٣} ، وبذا تعد روسيا الاتحادية طبقاً للجانب النفطي قوة اقتصادية عظمى، كما يوجد فيها معادن أخرى ذات أهمية كبرى مثل الحديد والنيكل والألماس والفوسفات والفضة والرصاص والذهب والأخشاب (٣١).

وفي الميدان الزراعي فتضم ٢٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية و١٢٠ الف نهر، كما مر ذكره، لتشكل مصدراً مُهماً للموارد التي تحوزها، فضلاً عن مصادر قوتها الاقتصادية.

المطلب الثالث : المقومات العسكرية–الأمنية :

بالرغم من التطور والتقدم الذي تعيشه الأمم في العصر الحديث، لم تزل القوة، والعسكرية منها تحديداً، معياراً مهماً لهيبة الدولة ومكانتها على صعيد أدائها الخارجي، وهذا ما ينطبق على روسيا الاتحادية، ذلك أن الصلة الوثيقة بين أمتلاك ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وبين تبوء منزلة "القوة العظمى" كانت ولا تزال مقوماً اساسياً من مقومات الاستراتيجية القومية الروسية، وشرطاً لابد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة، واداة لمواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية ، وهذا سارت عليه روسيا الاتحادية، ماضياً، وحاضراً، وربما مستقبلاً ايضاً(٤).

لا شك أن الاتحاد السوفييتي بقي لأكثر من نصف قرن قوة عسكرية عظمى متكافئة مع الولايات المتحدة، بل ومتفوقة عليها في الاسلحة التقليدية، إلا أن تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي كان قد نقل ورثته العسكرية إلى روسيا الاتحادية، لاسيما ترسانته النووية الاستراتيجية، إذ ورثت روسيا ٩٠% من القوات البحرية ، و٨٥% من الأسلحة التكتيكية النووية، و٨٥% من القوات البحرية، و٥٨% من القوات البرية، و٧٩% من الصواريخ العابرة للقارات ، و١٠٠% من الغواصات النووية، و٩٠% من القاذفات بعيدة المدى، واكثر من ١٢ ألف رأس نووي استراتيجي. وبعد

التدهور الجزئي الذي طال روسيا الاتحادية اثناء فترة التسعينات ، كان لزاماً وصول رئيس قوي مثل فلاديمير بوتين يعيد لها هيبتها، وبالفعل هذا ما تم في مطلع العام ٢٠٠٠ بوصوله الى الحكم، والذي سعى قبل كل شيء الى تحديث المؤسسة العسكرية ، كونها تعيد نوعاً من الهيبة لروسيا الاتحادية، وبنفس الوقت تنعش الاقتصاد الروسي، نتيجة لمبيعات السلاح من قبل الشركات الروسية للعالم . إذ تعد روسيا ثاني أكبر دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية في مبيعات السلاح (٥). وبذا تمت عملية تحديث سريعة للجيش الروسي، وذلك بإدخالها أجيالاً جديدة من الدبابات والمدرعات صغيرة الحجم، والسريعة، ومزودة بأسلحة متقدمة تقنياً، وقادرة على الوصول الى مناطق الأزمات بسرعة فائقة، مثل : الدبابة نوع (T90) و(T92)، و (T93)، والعجلات المدرعة (BMB-3) كما تم تجهيز سلاح الجو الروسي بطائرات مقاتلة من الجيل الخامس المتطورة، مثل : طائرات الميك (MIG29) و (MIG35) ، وطائرات السوخوي (Su_34)، (Su_35) ، والقاذفات الاستراتيجية من طراز توبوليف (TU-160)، وطائرات الهليكوبتر المقاتلة المتطورة طراز مي (Mi-26) و (Mi-28) ، وقد تم تزويد الأسطول البحري بحاملة طائرات واحدة، و (٢٠) غواصة حديثة، و (٥١) فرقاطة، أما في مجال الصواريخ ، فقد تم تجهيز القوة الصاروخية الروسية بأجيال متطورة جديدة من الصواريخ البالستية الهجومية بعيدة المدى من طراز توبول أم (SS-27)، وطراز يارس (RS-24) و (RS-26) قادرة على حمل الرؤوس النووية، والصاروخ التكتيكي طراز أسكندر(SS-26)، والصاروخ البحري الباليستي النووي طراز بولافا (R-30)، ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة (SS-400)، فضلاً عن ادخال نظام راداري متطور جداً اطلقت عليه روسيا تسمية نيبو-أم (NEBO-EM)، وتقنيات عسكرية حديثة جداً ومتطورة قد لا تكشف عنها حالياً، حفاظاً على سرية التفوق في الميزان العسكري الرادع(٦).

فضلاً عن هذه المقومات، هناك مقومات عسكرية غير مادية وهي الجوانب التنظيمية والكفاءة والخبرات المكتسبة في الحروب والمعنويات، وهي عوامل اساسية في الجانب العسكري، فمثلاً نجد أن أول رائد فضاء هو روسي. ونسبة المتعلمين في روسيا ٩٠% و روسيا دولة متقدمة في هندسة الصواريخ وعلم المعادن، ولها نخبة كبيرة جداً من العلماء والمهندسين في علوم الرياضيات والذرة ، حيث الروس هم الأفضل في العالم عدداً وكفاءة(٧).

وغني عن القول، ان الرؤية الروسية حالياً تقوم على فكرة مفادها، أن تعزيز المرتكز العسكري بتفوق نوعي غير تقليدي، يعد مدخلاً مهماً لتحقيق الأمن الإقليمي الروسي، وامتداده نحو مناطق النفوذ خارج الدائرة الاستراتيجية للأمن الإقليمي المباشر.

المطلب الرابع: المقومات التكنولوجية :

تتمتع روسيا الاتحادية بقاعدة معرفية وتكنولوجية قوية، سواء في مجالات الأبحاث العلمية المدنية منها والعسكرية، الخاصة بالطاقة، وكفاءة استخدامها بالصورة المثلى، وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبضمنها تكنولوجيا الفضاء، والمواد الخاصة بالصناعات الكيمائية، والعلاجية ،وصناعات السيارات، والسكك الحديدية، والمعدات البحرية، وقائمة كبيرة من الصناعات الحديثة في شتى المجالات، وانتهاءاً بالأبحاث الخاصة بالطاقة النووية(٨).

كذلك الحال في المجال العسكري- التقني، اذ تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، فلا تزال مستمرة في تحديث منظوماتها العسكرية سواء تلك الخاصة بالدفاع الجوعي (S300) و (S400)، و/او تلك الخاصة بالطائرات الخاصة من الجيل الخامس، فضلاً عن انشاء اول محطة نووية محمولة . وكذلك الصواريخ الاستراتيجية الباليستية العابرة للقارات الثابتة والمتحركة المزودة بالرؤوس النووية (٩). وانغماسها في بيع السلاح لتعزيز اقتصادها القومي، إذ تنشط صناعة وتصدير السلاح في روسيا الاتحادية، الى

درجة رائدة على المستوى العالمي ، تضمن الصدارة الثانية لها بعد الولايات المتحدة عالمياً، حيث تصدر روسيا الاتحادية من السلاح للعالم ما نسبته ٢٢% من مجمل صادرات السلاح عالمياً، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تصدر ما نسبته ٣٤% عالمياً، كما تعد الهند الدولة الأولى في استيراد معظم صادراتها من السلاح عبر روسيا الاتحادية، كونها تستورد ٦٧% من اسلحتها عبر موسكو(١٠).

وأتساقاً لذلك، يشكل الاستثمار الروسي المكثف في الصناعات العسكرية المتطورة وسياسة تصدير السلاح ، وكذلك الخبرات العسكرية، مدخلاً مهماً لموسكو على صعيد دورها العالمي، يتيح لها الخروج من استراتيجية الحصار والتطويق الغربية المعتمدة حيالها، ونسج التحالفات والشراكات التي تندرج ضمن استراتيجيتها في التوافق نحو الاهداف المبتغاة (١١).

تلك هي اهم المرتكزات التي تشكل حجر الاساس في تدعيم واستدامة قوة روسيا الاتحادية على الصعيد الداخلي ، والخارجي. كما وغني عن القول ان روسيا تسعى لتوظيف مجمل تلك المرتكزات لاستعادة مكانتها العالمية، عبر مجسات تدخُل حذر في مناطق النفوذ السابقة، ولو بشكل تدريجي، فلم تزل اهداف الوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي، وبعض مناطق الشرق الاوسط الحيوية، يشكل هدفاً محورياً في الفكر الاستراتيجي الروسي ضماناً لمصالحها الاستراتيجية.

المبحث الثاني

الشرق الاوسط في الادراك الاستراتيجي الروسي

لا شك ان منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية خاصة في فكر جميع القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي، ومنها بلا ريب ، روسيا الاتحادية المتطلعة الى دور عالمي يتناسب و مقومات قوتها ، لذا سنتناول هنا بالحديث عن محددات وأهداف الاستراتيجية الروسية تجاه هذه المنطقة ، وكالآتي :

المطلب الاول: محددات الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط :

تتمثل هذه المحددات ببعدين داخلي وخارجي ، وكالآتي :

اولا: المحددات الداخلية :

١- **المحدد السياسي:** ويتمثل في رؤية القيادة السياسية في تشكيل استراتيجية السياسة الخارجية الروسية، حيث أن الرئيس يمثل مركز الثقل في النظام السياسي، وهو الذى يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية في البلاد، وبالنسبة للحياة الحزبية لا توجد حياة حزبية في روسيا بشكل واضح، حيث أن حزب روسيا الموحدة هو المُسيطر علي كل شيئ هناك وبوتين إعتمد في قيادته لحزب روسيا الموحدة على سياسة الوسط التي تجمع بين اليمين واليسار(١٢)، أما النظام السياسي المعتمد هناك، فهو شبه رئاسي ومنذ تولي بوتين السلطة في مطلع ٢٠٠٠ وهو محور السياسة الروسية، حتى عندما فاز ديمترى ميديفيديف في انتخابات رئاسة ٢٠٠٨ بسبب ترشيح حزب روسيا الموحدة ومساندة بوتين له، كان يسير علي نهج فلاديمير بوتين، بينما كان بوتين في هذه المُدة رئيساً للوزراء، إلى أن عاد لمنصب الرئاسة مرة أخرى في انتخابات مايو ٢٠١٢ (١٣). وتأسيساً لذلك يعد بوتين مخطط السياسة الروسية التي تضع المناطق الحيوية العالمية في رأس بوصلتها الاستراتيجية المحددة للمصالح والاهداف، ومنها منطقة الشرق الاوسط دون ادنى شك.

٢- **المحدد الاقتصادي:** لقد ظل الاقتصاد الروسي يعاني منذ سقوط الاتحاد السوفيتي من الديون المتفاقمة والفقر والبطالة والعجز في سداد مرتبات الموظفين ،حتي مجيئ فلاديمير بوتين الذي وضع برنامجاً للإصلاح الاقتصادي، وخفض الاعتماد على الواردات وبدأ في زيادة إنتاجه الزراعي والصناعي، وتصدير الغاز والطاقة إلى الدول الأخرى، وهذا أدى إلى زيادة دخل متوسط الفرد الروسي، فضلاً عن زيادة الرفاهية الاجتماعية للسكان(١٤). وبما ان اقليم الشرق الاوسط يحظى بمقومات جيواستراتيجية وموارد اقتصادية لا يضاهيها اقليم اخر في العالم، فأن العنان الروسي كان قد اطلق تجاهها في صيغ شركات عمل نفطية عملاقة، لاسيما مع الدول النفطية الخليجية منها وغير الخليجية، وكذلك الاستثمارات الأجنبية بصيغها الروسية المعتمدة.

٣- **المحدد العسكري:** لقد ورثت روسيا من الاتحاد السوفيتي ترسانته النووية، ولذلك فهي تحتل المركز الثاني من حيث القوة النووية، وعند وصول بوتين إلى السلطة عمل على رفع المستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة الروسية من خلال تحسين وضعهم المادي، علاوة على الاهتمام بتطوير القدرات البرية والجوية والبحرية الروسية، وزيادة عدد الجيش الروسي كذلك نجحت روسيا في استعادة مكانتها كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والأن تعد روسيا القوة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (١٥).

وعليه، إن الحديث عن القوة الثانية عسكرياً في العالم، لابد وان يمتد ليشمل مناطق النفوذ العالمي لها، وبجوانبها العسكرية الأمنية، وهذا ما ينطبق تماماً على نظرة روسيا الاتحادية بقيادتها الحالية تجاه منطقة الشرق الاوسط، ورغبتها في الإبقاء على نفوذها هناك ضمن نطاق الفعل و رد الفعل، تأميناً لنقطة وثوب تتيح لها حجم مناورة اكبر على الصعيد الاستراتيجي العالمي، عبر تغلغل بصور مختلفة، منها توريد سلاح "على سبيل المثال صفقة (S400) مع تركيا، وحتى فيما يتعلق بصيغ التعاون الامني- الاستخباراتي "مجلس التنسيق الاستخباراتي

والتعاون الأمني بين روسيا–ايران– العراق– سوريا"، او التدخل العسكري المباشر، ولدينا الأنموذج الروسي في سوريا خير شاهد على ذلك، تأميناً لمصالح موسكو الاستراتيجية في هذه المنطقة المهمة بموقعها الاستراتيجي المُطل على البحر المتوسط، عبر قواعدها الثابتة والمتحركة قبالة السواحل السورية في طرطوس، كما تتطلع الى مناطق ابعد من ذلك، في مصر، ليبيا، الجزائر، والمغرب، قبالة الحدود التي تغطيها دول حلف شمال الأطلسي(١٦).

ثانيا: المُحددات الخارجية:

١- **المحددات الإقليمية:** بعد سقوط الاتحاد السوفيتي حاولت روسيا الهيمنة على الأقاليم المجاورة ، وعملت على منع أية تدخلات خارجية في هذه المنطقة، وتعاملت معها على أنها منطقة أمن استراتيجي بالنسبة لها وبدأت بالتعاون مع الهند والصين في مجالات الشراكة الاقتصادية والعسكرية ، وبالنسبة لأزمة القرم التي حاولت روسيا ضمها إليها حيث أعلن برلمان القرم استقلال شبه الجزيرة عن أوكرانيا وضمها إلى روسيا، مما أدى إلي زيادة العقوبات علي روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وهذا يدلل على ان رغبة روسيا الاتحادية بالنهوض واستعادة دورها العالمي لم تجهض اطلاقاً بتفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، بل أعيد رسم خارطة جيوستراتيجية جديدة لعمل ونفوذ وسلوك جديد يتوائم مع متغيرات المرحلة الجديدة لها (١٧).

٢- **المحددات الدولية:** منذ تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الانفراد بالنظام الدولي والسيطرة على العالم، وبدأ حلف شمال الأطلسي (NATO) في التوسع والانتشار في العالم، تلا ذلك تدخلات الولايات المتحدة الامريكية عسكرياً في دول بعينها، كما حدث باحتلالها أفغانستان عام ٢٠٠١ ، والعراق عام٢٠٠٣ في محاولة منها لردع كل القوى الإقليمية والدولية، تمهيداً للسيطرة على العالم(١٨).

لم يكن الموقف الروسي متوافقاً مع السلوك الأمريكي هذا، بل على العكس من ذلك لم تخفِ موسكو امتعاضها من تدخلات واشنطن عسكرياً في العالم، لاسيما وانها تدرك تماماً بأن سيطرة واشنطن على هذه الدول الغنية بمواردها ومواقعها الاستراتيجية يعزز من مواطن القوة فيها، وبالتالي امكانية استدامة تفوقها على سواها من القوى عالمياً، عبر مناطق النفوذ التي تنتقيها بدقة، ولاعتبارات عديدة ضمن سلوك التعاظم الاستراتيجي للمصالح والأهداف، الامر الذي دفع بدوائر الفكر الاستراتيجي في موسكو الى تقديم المشورة الى القيادة العليا بضرورة أنتهاج أسلوب غير مباشر في كسب الممتعضين من السلوك الأمريكي المتجاهل للقوى الدولية الاخرى، والمؤيدين الى جانب موسكو، كالصين والهند واليابان الى حدٍ ما، محاولة بذلك تشكيل كتلة سياسية واقتصادية صاعدة تستطيع ان تربك السيطرة الأمريكية على العالم من خلال إقامة العديد من التحالفات مع هذه الدول "الصين– الهند– اليابان– البرازيل وغيرها من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، والتكتلات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي دفع بالعديد من مُنظري العلاقات الدولية الى التأكيد على مقولة "أن العالم يشهد مرحلة جديدة من التحول الاستراتيجي في تراتبية هيكليته الدولية من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب ([١٩]).

ذلك إن بروز التكتلات الاقتصادية العالمية، يثير بلا شك مخاوف لدى الولايات المتحدة، لاسيما تلك الفاعلة منها، والمتطلعة للمنافسة الدولية نوعاً ما، مثلاً مجموعة دول بريكس BRICS•، البرازيل، روسيا، الهند والصين وجنوب افريقيا. ناهيك عن الاتحاد الأوربي ككتلة اقتصادية عالمية، متطلعة للمنافسة الاقتصادية العالمية، عبر قدرات دول الاتحاد ككل، وشركاتها العملاقة، لاسيما في مجال الطاقة العالمية.

المطلب الثاني :الدور الروسي في قضايا الشرق الاوسط :

أن اية عملية متابعة للسلوك السياسي الروسي في ظل الادارة الحالية، سيرى ان حجم الحضور الروسي في قضايا الشرق الأوسط تزايد بشكل تدريجي بعد العام ٢٠١١، وبشكل ملحوظ، على حساب تراجع نسبي للدور الغربي المباشر هناك، ذلك أن هذا الحضور الروسي اليوم لا يقتصر فقط على التعاون العسكري مع الكثير من دول الشرق الأوسط، مثل إيران، سوريا وليبيا ومصر، بل يمتد ايضاً الى قنوات تواصل اخرى اقتصادية وثقافية داخل تلك الدول ومجتمعاتها، وهنا سوف نركز على نموذجين ، هما سوريا ، وايران، وكالاتي:

اولا: الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا منذ العام ٢٠١١.

بالرغم من تبدل مفاهيم القوة، بين مُدة واخرى، وبالتالي مناطق النفوذ، والادوار، والافعال السلوكية المحددة مسبقاً طبقاً لمدى توافق او تعارض المصالح المتشابكة اساساً ما بين القوى الدولية في منطقة الشرق الاوسط، تبقى سوريا محط اهتمام وتركيز بنسبة عالية في الاستراتيجيات الروسية تجاه المنطقة برمتها، فهي كانت ولا تزال تشكل محوراً رئيساً ضمن مناطق النفوذ التي تحتضنها البيئة الاستراتيجية الروسية.

وبالاتجاه ذاته، ومنذ قيام الثورة السورية عام ٢٠١١، وبخلاف باقي دول التحولات العربية كانت الاحتجاجات و/أو الثورة السورية الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها ،حيث بادرت روسيا بإعلان دعمها لنظام الأسد، ورفضت التدخل الخارجي في الشأن السوري، وتُعد الأزمة السورية الأن القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية([٢٠]).

وثمة اعتبارات استراتيجية تقف بقوة في حال أثيرت اية اشكاليات تحاول فهم الأسباب المدعاة بقوة للتدخل الروسي في الأزمة السورية ومن بينها الاتي ([٢١]):

- تحتل سوريا المركز الرابع في إستيراد السلاح الروسي.

- وجود قاعدة بحرية روسية في ميناء طرطوس الذي يطل علي البحر المتوسط.
- تجربة روسيا السلبية في الملف الليبي، وموافقتها على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣،والذي سمح لحلف الناتو بالتدخل في ليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي أحد حلفاء موسكو.
- موقع سوريا الجيوستراتيجي والذي يشكل فضاءً حيوياً لروسيا على البحر المتوسط.
- رغبة روسيا في إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون روسيا فاعلاً قوياً فيه.
- سقوط نظام الأسد هو بمثابة تضيق الخناق على إيران وهنا ستخسر روسيا نفوذا هاماً في منطقة الشرق الأوسط.

ومما سبق يعني أن الإصرار في الموقف الروسي على دعم الحليف السوري استراتيجيا، عسكرياً وأمنياً وسياسياً، له مبرراته التي تخدم موسكو في المقام الأول.

أما عن بقية الأطراف الإقليمية والدولية ومواقفها من الأزمة السورية، فهناك العديد من الأطراف الدولية والإقليمية في سوريا فمن جانب نجد روسيا والصين وإيران يدعمون نظام الأسد، ومن جانب أخر نجد السعودية وتركيا وقطر ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي والدول الغربية يدعمون وبنسب متفاوتة لكل منهم، المعارضة السورية ضد الأسد، وبعد زيادة حدة الصراع في سوريا بدأ الرئيس السوري في طلب الدعم العسكري الروسي في سوريا، ومن هنا أعلن الكرملين منح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تفويضاً بنشر قوات عسكرية داخل سوريا، وبعد ذلك قررت روسيا أن تتدخل عسكرياً لمواجهة تنظيم (داعش الإرهابي)، وإن كان واضحاً ان مثل هذا التدخل جاء من أجل دعم نظام الأسد لحماية مصالحها الاستراتيجية حيث تدرك روسيا تماماً أن سوريا أخر ما

تبقى لها من مناطق نفوذ في مناطق المياه الدافئة ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية هناك([٢٢]).

تلا ذلك قيام روسيا بتشكيل تحالف استخباراتي مكون من "روسيا وسوريا وإيران والعراق" لمواجهة تنظيم (داعش الإرهابي) ، وبذلك فقد أصبحت روسيا الفاعل الرئيس في هذا الصراع حيث أن مؤتمرات جنيف التي كانت تعقد من أجل حل الأزمة كانت روسيا هي الطرف المؤثر بقوة فيها، ولعبت الخارجية الروسية دور كبير في القول بأنه لاحل سياسي في سوريا إلابعد القضاء علي الارهاب وإزداد التدخل العسكري الروسي في سوريا فضلاً عن تدعيم إيران وحزب الله لنظام الأسد([٢٣]).

وتوالت الاحداث بعد ذلك، لتصل الى حد من التفاقم مع القوى الاقليمية المتعارضة في المواقف بشأن سوريا، وهذا ما حدث خلال إسقاط الطائرة الروسية "سو ٢٤" من قبل القوات الجوية التركية ، وما أعقبها من الخلافات بين الطرفين التركي والروسي ، والذي تولد عنه زياده تفاقم الأزمة السورية، وبعد ذلك استمرت السعودية وتركيا في دعم المعارضة السورية حيث أعلنت السعودية عن نيتها تشكيل تحالف عسكري مكون من ٣٤ دولة لمواجهة التنظيمات الإرهابية ، وأرسلت السعودية بعد ذلك مقاتلاتها إلي قاعدة إنجرليك التركية رغبة منها في التدخل في سوريا بمساعدة تركيا ودول الخليج ،الأمر الذي قوبل بالرفض المباشر من قبل القيادة الروسية ([٢٤]).

أما عن استراتيجية السياسة الخارجية الروسية في الأزمة السورية، فقد لعبت تلك السياسة دوراً كبيراً في تهدئة الرأي العالمي من تدخلها هناك، من خلال مؤتمرات "جنيف ٢ "و"جنيف ٣" التي كانت تعقد من أجل حل الأزمة السورية، حيث سبق وان صرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف: "إن الأسد لن يرحل إلا بعد القضاء على الإرهاب أولاً ثم بعد ذلك الحل السياسي"([٢٥]) .

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان الاختلاف بينها وبين روسيا الاتحادية كبيراً في مراحله الأولى، بحيث دفع بعض المحللين والمتابعين في شؤون العلاقات الدولية الى التخوف من احتمالية وقوع صِدام مباشر بين قطعات كلا الدولتين، بسبب التدخل العسكري المباشر لروسيا الاتحادية هناك، حيث تقول الولايات المتحدة أن التدخل العسكري الروسي يستهدف المدنيين والمعارضة، بينما ترد القيادة الروسية بأن الضربات العسكرية تستهدف الإرهاب. الى ان تم نوع من التهدئة عبر افساح المجال للشق الدبلوماسي في ادارة الازمة، وهو ما مثلته المشاورات الدائمة بين روسيا والولايات المتحدة حول مستقبل الأسد. وبعد ذلك حدث مشاورات رباعية بين وزراء خارجية تركيا والسعودية وأمريكا وروسيا في فيننا ، حول مستقبل الأزمة السورية ، وأكد فيها سيرجي لافروف علي بدء الحوار السوري بمشاركة وفد الحكومة والمعارضة الموحد والمعارضة الوطنية بتوفير الدعم الخارجي لهذه العملية([٢٦]).

وعلى اثر ذلك أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه اتفق مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما آنذاك، على بيان مشترك لوقف إطلاق النار في سوريا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمجموعة الدولية لدعم سوريا وأن هذا القرار سيتم تنفيذه في سوريا. وفي خطوة مفاجئة أعلن الرئيس الروسي عن النية بانسحاب القوات الروسية من سوريا قائلاً "إن التدخل العسكري الروسي حقق أهدافه إلى حد كبير"، وإجتمع بوتين مع وزيري الدفاع والخارجية الروسيين وأمر بتكثيف الدور الروسي في عملية السلام الرامية لإنهاء الصراع في سوريا." ولقد كثرت التحليلات حول الإنسحاب الروسي من سوريا من بينها ([٢٧]):

أن الرئيس الروسي شعر بأن السيناريو الذي حدث للإتحاد السوفيتي في أفغانستان سيتكرر مرة أخرى، حيث سيواجه نفس الحشد من "الجهاديين المدعومين من السعودية وحلفائها"، ومن جهه أخرى أن الروس أكدوا للعالم بأن سوريا تعد منطقة نفوذ روسية، ولا أحد يجرؤ على التدخل فيها، وذهب البعض إلى أن

الانسحاب الروسي لم يكن يأتي إلا بتوافق أمريكي بعد إنتهاء مهمة القوات الروسية في سوريا، وأن روسيا إنسحبت من سوريا مقابل تخفيض العقوبات المفروضة عليها من أمريكا والاتحاد الاوروبي بشأن أوكرانيا، والبعض قال أن روسيا الأن طرف في المفاوضات، وهناك من قال أن الاستمرار قد يؤدي إلى مواجهه عسكرية مع تركيا وهو أمر لا يدخل في حسابات روسيا وهي بغنى عنه، في حين يذهب رأي أخر الى أن روسيا تحاول تحسين علاقاتها مع الغرب وحل الأزمة سياسياً، وهناك من قال أن النظام الروسي حقق ما أراد بتكلفة أقل، وهناك من يرى أن اتفاقا سرياً بين بوتين والأسد كان قد جرى، على أن تنسحب القوات الروسية من سوريا لتخفيف النزاع ، مقابل تقديم الولايات المتحدة الضمانات لبشار الأسد بأن يبقى خلال مُدة المفاوضات. ولقد كثرت هذه التحليلات حول الإنسحاب الروسي من سوريا وفي الغالب لا أحد يستطيع أن يدرك ماذا يقصد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بهذا الإنسحاب، إلا أنه في الغالب لا تنسحب أية قوة عُظمى من منطقة نفوذ خاص بها إلا إذا رأت أن مصالحها الاستراتيجية تقتضي ذلك([٢٨]).

ثانيا: الاستراتيجية الروسية تجاه الملف النووي الإيراني منذ ٢٠١١:

لإيران أهمية خاصة في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بل إنها الدولة التي تعطي لروسيا عمقاً استراتيجيا في المنطقة، لأمور عديدة جيوسياسية واقتصادية، يمكن إيجازها في الآتي ([٢٩]):

- تعد إيران الدولة الرئيسة في منطقة الجوار الروسي غير المستقرة، ولها تأثيرها الكبير في أحداث في الشرق الأوسط.
- ينظر في روسيا إلى إيران كعامل توازن في المنطقة أمام النفوذ المتزايد لكل من أمريكا وتركيا.
- تعد إيران الحليف الوحيد الذي يدعم حكومة بشار الأسد حليف موسكو.
- العلاقات الاقتصادية والعسكرية القائمة بين البلدين، وحجم التبادل فيما بينهما .

ولقد أصبح الملف النووي الإيراني من أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل على الصعيدين الإقليمي والدولي، فمن ناحية تصر إيران على حقها " غير المشروط" في إمتلاك دورة الوقود النووي كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم، في حين ترفض الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ذلك.

أما عن الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، فقد كان الأكثر تفهماً مع إيران في تحدي واضح للإرادة الأمريكية، ولكل ما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط عليها، بما في ذلك فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران، ورغم موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي عام٢٠١٠، بفرض عقوبات دولية على طهران لوقف تخصيب اليورانيوم، فإن هذا لم يكن عدولاً عن موقفها الداعم لإيران، فالموقف الروسي من قضية الملف النووي الإيراني يتلخص في بعدين أساسيين متوازيين تنتهجهما وتؤكدهما السياسة الروسية، أولهما: تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط، ثانيهما: رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري. فروسيا ترفض أي خطوة من جانب إيران تؤهلها في المستقبل لامتلاك سلاح نووي، وعلى الرغم من أن روسيا تتعاون مع إيران في بناء محطة بوشهر النووية لتوليد الطاقة الكهربائية فإنها تقبل بفرض عقوبات على إيران لردعها عن إمتلاك قنبلة نووية، وتم افتتاح هذه المحطه في ١٢ سبتمبر ٢٠١١ بحضور وزير الخارجية الإيراني ووزير الطاقة الروسي، وتم توقيع إتفاق جنيف المرحلي بين إيران ومجموعة (٥+١) في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ ، والذي يقضي بتخفيف العقوبات على إيران ، وعدم إصدار عقوبات جديدة ضدها مقابل تخفيض تخصيب إيران لليورانيوم (٣٠).

أما إذا ما نظرنا الى الموقف الإيراني من الاستراتيجية الروسية تجاه الملف النووي الايراني، فسنرى بأن إيران تحرص على تأمين موقف روسي قوي داخل مجلس الأمن ، وداخل مجموعة (٥+١)، كما تحرص علي التزود بأحدث

التكنولوجيا العسكرية، ولقد شهدت قمة منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في العاصمة القيرغيزية بشكيك في ١٢سبتمبر ٢٠١٢، أول قمة روسية إيرانية بين الرئيس بوتين وروحاني، والذي طلب فيها حسن روحاني من بوتين بأن يتدخل شخصياً لإيجاد حل في البرنامج النووي الإيراني، وفي هذا الإطار قال بوتين "نعرف حجم الشؤون الدولية التي تدور في فلك المشكلة النووية الإيرانية، لكننا في روسيا نعرف شيئا أخر وهو أن إيران جارتنا جارة جيدة ، ونحن لا نختار جيراننا"، مبيناً أن إيران مثل أي دولة لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما في ذلك التخصيب، وبعد ذلك قام وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بزيارة إلي طهران في ١٣ديسمبر ٢٠١٣، أكد فيها أن إيران لاعب أساسي في تسوية النزاع السوري ،كما أكد علي ضرورة تطبيق بنود إتفاق جنيف كما هي دون وضع أي تفسيرات جديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد ذلك تم توقيع الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ومجموعة (٥+١) في فيينا ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٥، والذي قضى برفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران بشكل تدريجي بالتزامن مع وفاء طهران بإلتزاماتها في الاتفاق النووي([٣١])، وبعد ذلك مباشرة أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بياناً رحب فيه بالاتفاق مؤكداً علي الدور الذي لعبته روسيا للتوصل إليه، وهذا الاتفاق كانت له انعكاسات إيجابية وسلبية على روسيا الاتحادية ، وكالاتي ([٣٢]):

أ- **الانعكاسات الإيجابية:** تتمثل بالآتي :

١- تصدير المزيد من الأسلحة لإيران: حيث بعد الاتفاق أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن توريد أنظمة صواريخ (إس-٣٠٠) ، وطائرات(سو٣٠) ، فضلا عن التعاون العسكري والتقني المرتقَب بينهما.

٢- تعزيز موقع ودور موسكو في الشرق الأوسط : تعد ايران بوابة مهمة أيضًا للنفوذ الروسي إلى الشرق الأوسط، وأي تقارب إيراني- غربي سيُنظر إليه في

موسكو على أنه عامل سلبي، هذا فضلاً عن أن الاتفاق النووي سيُقوّي من موقف موسكو ضد منظومة الدرع الصاروخية الأميركية.

٣- دور أكبر في المشاريع النووية الإيرانية: لا شك أن الاتفاق سيعزِّز من موقع موسكو في الصناعة النووية الإيرانية؛ إذ سيكون لموسكو دور في تطوير منشأة فوردو وتحويلها إلى مركز أبحاث، كما ستستمر روسيا في تزويد إيران بالوقود اللازم لمفاعل بوشهر، وسيكون هناك إلتزامات بتعاون تقني وفني وعلمي في الطاقة النووية السلمية مع إيران بموجب الاتفاق([٣٣]).

ب- الانعكاسات السلبية: وتتمثل بالآتي([٣٤]) :

١- تقويض موقع روسيا في سوق الطاقة: ذلك ان الاتفاق سيجعل من إيران منافساً حقيقياً لروسيا في مجال الطاقة، إذ تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي مُثبَت من النفط في العالم، وهي في المرتبة الأولى عالميًّا على صعيد الاحتياطات المثبتة من الغاز الطبيعي، وهذا يعني أن إيران ستتمتع بالأفضلية على روسيا مستقبلاً.

٢- التأثير على أسعار النفط والغاز: تعاني روسيا من العقوبات الغربية المفروضة عليها ومن انخفاض سعر العملة المحلية "الروبل"، ومن المتوقع أن تؤدي عودة إيران إلى أسواق النفط وزيادة حجم إنتاجها إلى انخفاض أكبر في الأسعار، وهذا سيؤثِّر بشكل سلبي على العائدات الروسية ويزيد من أعبائها المالية نتيجة تراكم الخسائر وخاصة إن بقيت العقوبات الغربية مفروضة عليها.

٣- تحول إيران إلى قوة إقليمية: هذا الاتفاق قد يقوّي من وضع إيران كقوة إقليمية، وهذا قد يفيد روسيا في بعض النواحي لكن قد يضرها أيضاً إذا ما قررت إيران الاستفادة من هذا الوضع في خصومات تتعلق بدور ما في آسيا الوسطى أو في تقاسم حصص بحر قزوين.

وغني عن القول أن قيام الإدارة الامريكية الحالية متمثلة بـ دونالد ترامب وفريقه في الإعلان عن الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني منذ ايار ٢٠١٨،

كان قد قلب الكثير من الموازين، وجعل مصير هذا الاتفاق على المحك، وفرضه ضغطاً كبيراً على طهران اقتصاديا، وحتى ضغطاً امنياً مع تحريك قطعات عسكرية أمريكية باتجاه الخليج العربي. الامر الذي يدفع بموسكو الى تبني موقف واضح وصريح تجاه إيران على اقل تقدير أتساقاً مع المصالح الاستراتيجية المتشابكة بينهما، وهذا ما يفرض عليها تحدٍ كبير كون الموقف بين ايران والغرب أصبح أكثر تأزماً بعد السلوك الايراني في التصعيد ، مقابل التصعيد من الطرف الاخر (٣٥).

كملخص لما تقدم ، يمكن القول بأن روسيا إستطاعت في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومُنفتحة على العالم، مكنتها من استعادة هيبتها ومكانتها على الساحة الدولية وعودتها إلى الشرق الأوسط مرة أخرى ، لذلك حاول فلاديمير بوتين إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدة إستراتيجيات جديدة منها عدم الدخول في مواجهات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، والسعي إلى عالم متعدد الأقطاب، وتكوين تحالفات إقليمية وتكتلات دولية جديدة، لذلك عادت روسيا من جديد إلى النظام الدولي لتكون واحدة من الفاعلين الدوليين فيه، ومن خلال دول مهمة في الشرق الأوسط، كسوريا وايران، ولتمارس دور مهم في الحاضر، وربما في المستقبل ايضاً، وكما في المبحث الثالث أدناه.

المبحث الثالث

مُستقبل الدور العالمي لروسيا الاتحادية

يتفق معظم الباحثين والمتخصصين في مجال العلاقات الدولية، على ان روسيا الاتحادية قوة صاعدة لا يمكن تجاهلها تحت اي ظرف دولي، ولها موقف من كل قضية عالمية، بحكم وزنها ومكانتها العالمية، وثقلها السياسي في سلم الهرم الدولي، لاسيما بعد ترأس فلاديمير بوتين السلطة السياسية، منذ العام ٢٠٠٠، ليأخُذ منحنى سلوكها السياسي الى التصاعد عامودياً تجاه النظام العالمي، مع استمرارية الدفع بذلك لتكون احد اقطاب هذا النظام ولو من جانب عسكري ابتداء، وعليه سعى الباحث الى تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، وكما في الآتي :

المطلب الاول: العوامل المؤثرة على الدور الروسي عالميا:

المطلب الثانى : مستقبل الدور الروسي عالميا:

اولا: مشهد تصاعد الدور الروسي عالميا

ثانيا: مشهد تراجع الدور الروسي عالميا

ثالثاً: مشهد التعاون او الشراكة الدولية .

المطلب الاول: العوامل المؤثرة على الدور الروسى عالميا:

لا شك في أن خط التحرك في مناطق النفوذ الدولي الروسي يسير ضمن نطاق ضيق، ليس كتلك المساحات التي تسير بها الولايات المتحدة الأمريكية، فبالنسبة لروسيا تمثل منطقة المحيط الاقليمي لها، ومنطقة الشرق الأوسط خط النفوذ الاول الذي تتطلع اليه، وبعد أن عززت من نفوذها الإقليمي باتجاه تثبيت مصالحها الاستراتيجية هناك، فأنها تتطلع ألى تثبيت باقي تلك المصالح في الشرق الأوسط بالذات، لاسيما في ظل محورية هذه المنطقة وجوهريتها في فكر كل القوى الدولية المتطلعة للمكانة والدور، وعليه سيتم تناول الموضوع وفق المحاور الآتية (٣٦):

أولاً: الدوافع الروسية في التوجه نحو الشرق الأوسط:

من حيث الأهمية في التسلسل الهرمي التقليدي للسياسة الروسية الخارجية يأتي ترتيب الشرق الأوسط تالياً لأمريكا وأوروبا والصين ودول آسيا الصاعدة، لكن بما أن موسكو قد حددت توجهاتها بأنها يجب أن تعود كقوة عالمية، عظمى، وأن تنهي تراتبية النظام العالمي القائم على أحادي القطبية، فلا يمكن لها أن تتجاهل هذه المنطقة بما تمثله من موقع جغرافي فريد وثروات طبيعية هائلة. كما و رأت في حالة الاضطراب والفوضى في منطقة الشرق الأوسط فرصة لاستعادة مناطق نفوذها التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي اكتسبت تلك المنطقة صفة "منطقة اختبار"، تختبر فيها روسيا قدرتها في العودة للساحة العالمية كشريك أساسي ومؤثر (٣٧).

وفق هذا التصور، يصبح الدافع الجيو–سياسي هو الدافع الرئيسي _وليس الوحيد_ لاهتمام روسيا في منطقة الشرق الاوسط، وهو المنطلق الأساسي الذي على أساسه تَنسج شبكة علاقاتها بدءً من التدخل العسكري في سورية، والتحالف مع إيران، وعقد اتفاقات مع تركيا، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع "إسرائيل"، وليس انتهاءً بالسعي لإقامة علاقات مع العراق ومصر ودول الخليج، وهو دافع مرتبط بالأمن القومي الروسي. وبطبيعة الحال ليس هذا هو الدافع الوحيد، ففضلا عن ذلك يوجد الدافع الاقتصادي وهو حاضر بقوة خصوصاً عند الحديث عن العلاقات الروسية التركية، أو العراقية، أو الإيرانية، فالتبادل التجاري بين روسيا وهذه الدول في مستوى عالٍ، كما وتسعى روسيا لمزيد من الاستثمار، خصوصاً في مجال الطاقة البديلة، والنفط، والغاز، وصفقات السلاح.

ثانياً: الفرص الروسية في المنطقة :

١- التدخل في سوريا:

يُعدُّ النفوذ الروسي في سورية بمثابة العنوان الرئيسي لنفوذها في المنطقة ومنذ البداية حرصت روسيا على أن يكون تدخلها شرعياً بالاتفاق مع النظام الحاكم في سورية والمعترف به دولياً. ولأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة تتخذ موسكو موقفاً استباقياً وتتدخل بهذا الشكل المباشر في الأزمات الدولية، واستطاعت روسيا بتدخلها العسكري أن توقف تدهور قوات النظام السوري وأعادت له زمام المبادرة، وقامت بمناورات عسكرية حقيقية، وأعادت تقييم جاهزية قواتها المسلحة، واحتفظت بقاعدتها البحرية العريقة في طرطوس، وأنشأت قاعدة جوية في حميميم في اللاذقية، ونشرت منظومة الدفاع الجوي S٤٠٠ المتطورة، وحمت نفسها في الوقت ذاته من تورط قواتها البرية في المستنقع السوري. وبالتالي يمكن القول بأن روسيا حققت الجزء الأكبر من أهدافها في سورية، وفرضت نفسها كلاعب دولي أساسي لا يمكن تجاوزه([٣٨]).

وتتلخص الرؤية الروسية للأزمة السورية في([٣٩]):

- ليس من حقّ أي دولة أن تتدخل لقلب النظام الحاكم في أي دولة أخرى، ولا تغيير حدودها الجغرافية، لذلك فروسيا مع وحدة الأراضي السورية، وأن مصير الشعب السوري يحدده الشعب دون إملاءات خارجية.
- الأولوية لمحاربة التنظيمات الإسلامية المتشددة وفق التصنيف الروسي الذي لا يقصرها في (تنظيم الدولة والنصرة).
- حلّ الأزمة السورية هو حلّ سياسي ولا يمكن حسم المعركة عسكرياً، لذلك كان هدف الحملة العسكرية الروسية هو فرض واقع جديد ثم الدعوة للحوار السياسي.
- وغاية ما تطمح له الدبلوماسية الروسية هو الجلوس من موقع الشريك مع الولايات المتحدة للتوصل إلى حلّ سلمي، الأمر الذي تقابله الإدارة الأمريكية بعدم

اعتبار روسيا لاعباً دولياً بل هي لاعب فوق الإقليمي، حسب تصريح الرئيس الامريكي السابق أوباما.

٢- **التحالف مع إيران:**

لروسيا علاقات وثيقة جداً مع إيران على مختلف المستويات بالرغم من وجود ثغرات في الثقة المتبادلة بينهما، فالتدخل الروسي في سورية ما كان ليتم لولا الغطاء البري من إيران والقوات المتحالفة معها. وبالرغم من تشابك المصالح بين الدولتين، إلا أن هناك جواً من الحذر في التعامل فيما بينهما، فإيران من مصلحتها المزيد من الانخراط الروسي في المعارك في سورية، بينما تحرص روسيا على الاكتفاء بالضربات الجوية وعمليات القوات الخاصة. لكن مستوى مقبولاً من التناغم قائم بينهما فيما يتعلق بالأزمة السورية وفيما يتعلق بمواجهة السياسة الأمريكية. وأظهرت روسيا قدراً كبيراً من القدرة على التفاهم مع إيران على الرغم من تصويتها في مجلس الأمن لصالح فرض عقوبات على إيران، بسبب برنامجها النووي، لأنها تتعامل مع هذه المسألة وفق محددين، أولهما: تأييد حقّ إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية، وثانيهما: رفض امتلاك إيران أسلحة نووية([٤٠]).

٣- **اتفاقيات مع تركيا:**

استطاعت الدولتان تجاوز أزمة إسقاط الطائرة الروسية والمضي في التعاون الاقتصادي بالرغم من الخلافات السياسية الجوهرية بين البلدين فيما يتعلق بسورية، لكن تعامل الطرفين ببراغماتية عالية أدى إلى تطور على الأرض أيضاً، فعلى مدى سنوات كانت أنقرة تُسوِّق لمشروعها القاضي بإيجاد منطقة آمنة على حدودها السورية، الأمر الذي كانت ترفضه واشنطن. لكن بعد التفاهم مع الروس تمكن الأتراك من التوغل في الأراضي السورية، وفرض أمر واقع جديد في سوريا. غير أن العنوان الأبرز للعلاقات الروسية–التركية هو الاقتصاد، خصوصاً في مجالات الطاقة، والغاز، والزراعة، والبناء. فضلاً عن تزويد روسيا لأنقرة بمنظومة

الصواريخ الدفاعية المتطورة جداً S400، والتي اثارت الادارة الامريكية بشكل كبير، مما دفع ترامب الى اعلان حظر تركيا من برنامج تطوير منظومة طائرات F35 المتطورة ([٤١]).

٤- **العلاقة مع العراق:**

نتيجة لعلاقاتها الجيدة مع إيران، تحظى روسيا أيضاً بعلاقات جيدة مع العراق وتسعى للحصول على صفقات في مجال التسليح والطاقة، كما أنها في الوقت نفسه لها علاقات تاريخية مع الأحزاب السياسية الكردية، وتجمعها بهم علاقات طيبة. لذا تتطلع الى استدامة علاقاتها مع العراق طبقاً لمحددات مصالحها الاستراتيجية هناك .

٥- **العلاقة مع السعودية:**

لم تكن العلاقات بين السعودية وروسيا مُميزة في يوم من الأيام. ذلك ان تضارب وجهات النظر فيما بينهما كبير، لاسيما عندما يتعلق الامر بالتعامل مع ملفات المنطقة بما في ذلك العلاقة مع إيران، ومستقبل سورية ونظام الحكم فيها. إلا انه في الآونة الاخيرة، شهدت العلاقات التي تجمعهما تطوراً نسبياً، مثله حجم ونوع الاتصالات المكثفة بين الجانبين، كما تتطلع موسكو الى الرياض فيما يتعلق بالتفاهم حول أسعار النفط، ومن مصلحة السعودية انتهاج سياسة التنويع في العلاقات الخارجية، لذلك من المتوقع استمرار الاتصالات بين الجانبين([٤٢]).

٦- **تحسن العلاقات مع مصر:**

تاريخياً، كانت مصر تمثل عماد المصلحة الجيو-سياسية السوفياتية في المنطقة، قبل أن تتحول باتجاه الولايات المتحدة. لتعود العلاقات المصرية الروسية بعد ذلك الى التحسن بشكل كبير لاسيما بعد وصول عبد الفتاح السيسي للرئاسة، والرئيس بوتين ينظر إليه بوصفه الشخص القادر على استعادة الاستقرار في أكبر بلد عربي. ومن خلال التمويل السعودي حصلت مصر على صفقة أسلحة روسية

كبيرة، الأمر الذي نُظر إليه على أنه شراء موقف، لأن الجيش المصري يعتمد بشكل أساسي على الولايات المتحدة الأمريكية في التسليح والتدريب([٤٣]).

٧- **روسيا وإسرائيل:**

تتفاوت حجم ونوعية العلاقات ما بين روسيا واسرائيل، بالرغم من ثوابت المصالح فيما بينهما، فضلاً عن بعض الاعتبارات المتداخلة فيما بيهما، إذ يُشكل الناطقون بالروسية في "إسرائيل" خمس السكان، كما أنه يوجد حضور معتبر لليهود في روسيا، وبذلك تتجه العلاقات بينهما لتكون بمنحنى جيد، على الرغم من أن روسيا ليست على اتفاق مطلق مع "إسرائيل" وتتبنى حلّ الدولتين، وتختلف مع وجهات النظر الإسرائيلية في الموقف من إيران وحزب الله وحماس، وهي بالتالي تنتهج نهجاً مرناً يخالف النهج الأمريكي، الذي يُعدّ حليفاً تقليدياً لإسرائيل([٤٤]).

ثالثاً: عقبات تحد من القدرة الروسية:

١- **المُحدِّد الأمريكي:** تُعد منطقة الشرق الأوسط بشكل عام منطقة نفوذ أمريكي ضمن التقسيمات التقليدية في فترة الحرب الباردة (ثنائية القطبية الأمريكية السوفيتية). وحتى ما بعد عالم الحرب الباردة، فبالرغم من محاولات الروس الدائمة لإيجاد موطئ قدم ودوائر نفوذ وتحالفات، إلا أن الأمريكان ظلوا اللاعب الأكبر في المنطقة. وبغض النظر عن الأسلوب الذي أدار به أوباما السياسة الأمريكية في المنطقة، وما بدا وكأنه تراجعٌ في الدور الأمريكي، إلا أنه لم يحصل تغيير في جوهر السياسة الأمريكية، بالرغم من سعي الأمريكان لتخفيض التكاليف والنأي عن التدخل المباشر. ولا يظهر أن التحرّك الروسي مسَّ حتى الآن المصالح الحيوية الأمريكية وخطوطها الحمراء، بغض النظر عن انزعاج عدد من الأنظمة الصديقة لأمريكا من طريقتها في إدارة النزاعات.

ويبدو أن التدخل الروسي في سوريا لم يتعارض مع السياسة الأمريكية في استمرار استنزاف الحكومة والمعارضة السورية، وتغذية الصراع بما يمزّق النسيج الاجتماعي السوري طائفياً وعرقياً، ويدمر الاقتصاد، وبما يؤدي لإضعاف الدولة

المركزية في سوريا لصالح الانقسامات الداخلية التي قد تنشأ في أي ترتيبات مستقبلية، وهي ترتيبات ما تزال لأمريكا يدٌ دولية طُولى فيها مقارنة بالروس. كما أن النظم الحاكمة في المنطقة ما تزال أكثر ميلاً في علاقاتها مع الأمريكان مقابل الروس لأسباب مختلفة. وبالرغم مما أبداه الرئيس الأمريكي المنتخب ترامب من رغبة في التعاون مع روسيا، إلا أن طبيعته البراغماتية وقاعدته الانتخابية الجمهورية قد تجنح إلى دفعه ليكون أكثر تشدداً بما يظهر قوة أمريكا وقدرتها على فرض سياساتها([٤٥]).

٢- ضعف الإمكانيات المادية الروسية، بسبب الأزمة المالية الكبيرة التي تتعرض لها موسكو، بسبب تراجع أسعار النفط، والعقوبات الاقتصادية الأوروبية.

٣- احتمال تمدّد الحرب في سوريا واتساعها، وفي هذه الحالة ستتعرض روسيا لاستنزاف شديد تحاول تجنبه، لأن الثمن الذي سيدفع حينها سيكون باهظاً جداً إذا قورن بالمكتسبات، وسيعيد ذكريات حرب أفغانستان إلى الرأي العام الروسي. وحتى الآن فالعملية العسكرية الروسية في سوريا ما تزال محدودة التكاليف، وهي تقارب تكلفة أي مناورة كبيرة.

٤- التعاون الوثيق مع إيران، كما أنه يمثل فرصة لروسيا، إلا أنه أيضاً يمثل عقبة تُقِّيد يدها في المنطقة. فعلى سبيل المثال تحتاج روسيا إلى إيران في مدَّ علاقات اقتصادية قوية مع العراق.

٥- تشابك مصالحها مع نقيضين في المنطقة، وهما "إسرائيل" وإيران، مما سيؤثر على مصالحها في حالة حدوث صراع بين الطرفين، لذلك تتعامل روسيا مع المسألة بحذر شديد.

٦- العامل الداخلي الروسي، وهو العامل الأهم لكنه عامل بعيد المدى، مرتبط بفشل روسيا في التحول لدولة مؤسسات، وبالتالي هناك خشية من مرحلة ما بعد بوتين.

المطلب الثاني: مُستقبل الدور الروسي عالميا:

لعل من المفيد القول، انه ما من شاطئ ثابت للسياسة، لأنها تتراوح بين حالتي المد والجزر، طبقاً لحسابات الأهداف والكلف الاستراتيجية التي تقود لها، الأمر الذي يدفع بنا، ونحن نعيش عالم حركي متغير بمعطيات سريعة ، الى تتبع استشراف الدور العالمي لروسيا الاتحادية طبقاً للمنهج الاستشرافي العلمي ، وفق مشاهد تعكس معطيات علمية ماثلة، وتأتي تأسيساً على افتراضات علمية، وكالاتي:

اولا: مشهد تصاعد الدور الروسي عالميا.

ثانيا: مشهد تراجع الدور الروسي عالميا.

ثالثاً : مشهد التعاون او الشراكة الدولية .

تختلف آراء الباحثين بالشؤون الروسية حول مستقبل دور روسيا الاتحادية على الساحات الإقليمية والدولية، وذلك بحسب مدى قوة الداخل الروسي، وتثبيت دعائمه ، كونه نقطة مهمة للانطلاق الخارجي، فضلاً عن مُتغيرات البيئة الدولية أيضاً تلعب دور في تحديد ذلك الدور المستقبلي الروسي ، ضمن مشاهد وكالأتي:

اولا: مشهد تصاعد الدور الروسي عالميا:

يذهب المشهد الأول إلى افتراض مفاده ، إن روسيا الاتحادية ستعود إلى مسرح السياسة الدولية كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة فاعلة في إعادة تشكيل النظام الدولي، ورسم ملامحه على أساس من التوازن بأشكاله المختلفة وتعدد أقطابه، استناداً إلى أن روسيا الاتحادية استطاعت في السنوات الأخيرة ترتيب أوضاعها الداخلية وخاصة على المستوى الاقتصادي، فقد حققت فائضاً في ميزان المدفوعات التجاري، وخفضت العجز في الموازنة بشكل فاق توقعات وشروط صندوق النقد الدولي، إذ وصل الفائض إلى ٣٠ مليار دولار مُتجاوزة بذلك ما يتوافر لدى صندوق النقدي الدولي نفسه من أموال([٤٦]).

فضلاً عن تدخلها بشكل مباشر في جورجيا و اوسيتيا الجنوبية، وضم شبه جزيرة القرم الاوكرانية اليها، وتدخلها العسكري المباشر في بعض دول الشرق الاوسط، مثل سوريا، و توافقها مع ايران في بعض المسائل الاقليمية الحيوية، وتطور علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا، كلها رسائل مفادها، على الجميع ان يعي صعود روسيا الاتحادية في النظام العالمي الجديد (٤٧).

ثانيا: مشهد تراجع الدور الروسي عالميا:

يتأسس هذا المشهد على افتراض مناقض للافتراض الأول، مفاده، أن روسيا الاتحادية مهددة بالتفكك والانهيار لأسباب ديموغرافية واقتصادية وعسكرية وتقنية، وأن استفادتها من ارتفاع أسعار النفط نوعاً ما في السنوات الأخيرة بضخ كميات أكبر للبيع، لن تمكنها من تجاوز أزماتها الاقتصادية الظاهرة والكامنة إلا مرحلياً، ومن المتوقع أن تعود مجدداً إلى البحث عن حلول أكثر تركيزاً لأزماتها الداخلية البنيوية والاقتصادية وربما حتى العسكرية التي تتطلب موارد أقتصادية كبيرة، لاسيما التحديث العسكري المستمر، والتطوير ضمن نطاق الأنفاق العسكري المحدد، وكذلك الأثر السلبي غير المستبعد والمتولد عن تدخلها عسكرياً في سوريا، واثر ذلك في استنزاف قدراتها وبالتالي مكانتها عالمياً(٤٨).

فضلاً عن متغيرات الزمن المُتلاحقة بسرعة، ناهيك عن مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية قد تقف في طريق رغبة روسيا بأخذ تلك المكانة والدور العالمي، لتحد منها بشكل كبير، رغم الانغماس القوي لروسيا في مسائل مهمة على الصعيد العالمي، لاسيما تلك التي تخص منطقة الشرق الأوسط ، وبالتحديد دورها القوي في الازمة السورية ، والإشكاليات الاخرى التي تعيشها هذه المنطقة.

ثالثاً : مشهد التعاون او الشراكة الدولية .

يقع هذا المشهد في مكانة وسط نوعاً ما ، تجمع ما بين الاتجاهين السابقين، المُؤيد لتصاعد الدور الروسي، وذلك الداعم لتراجع ذلك الدور، كل ضمن افتراضاته، إذ يذهب هذا الاتجاه الى أن روسيا الاتحادية، وإن هي تمكنت من إحراز نجاحات على كافة الصعد، فإنها لأسباب خارجية وأخرى داخلية وأهمها إدامة الأقتصاد لخدمة القوة العسكرية، لن تستطيع العودة إلى مسرح السياسة الدولية كقوة كونية عظمى ذات سياسات إقليمية مُتناغمة مع سياستها الكونية، فكل ما يمكن أن ترقى إليه مستقبلاً هو أن تكون الشريك الأصغر والمتعاون، فضلا عن القوة الدولية الاخرى، للولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل النظام الدولي واحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بدور وموقع القوة العظمى المقررة لاتجاهات ومسارات السياسة الدولية والسياسات الإقليمية المتناغمة معها؛ أي أن الولايات المتحدة ستحتفظ لنفسها بموقع الأول بين الأوائل([٤٩]).

وضمن سياقات المنهج الاستشرافي المتبع في هذه الدراسة، والمطلب الأخير منها تحديداً، فلابُد وأن يصار الى تحديد مشهد مُرجح بين المشاهد العلمية الثلاث المفترضة اعلاه، وهنا ينوه الباحث الى أن كل المشاهد قابلة لاحتمالية التحقق ضمن النهج الاستشرافي المستقبلي، كُلٌ بحسب معطياته وافتراضاته العلمية، إلا أن المشهد الأكثر قرباً مع الواقع هو المشهد الأول ، والذي يعبر عن تصاعد الدور الروسي عالمياً، في المستقبل القريب.

وغني عن القول، ان ترجيح المشهد الأول لا يلغي احتمالية السير وفق المشهد الأخر الثالث، مشهد التعاون والشراكة مع القوى الدولية، إلا أن احتمالية السير بموجب المشهد الأولى تبقى الأقرب واقعياً طبقاً لمعطيات هذا المشهد العلمية.

الخاتمة والاستنتاجات:

لعل من نافلة القول، ان الفرضية الرئيسة التي ارتكزت عليها الدراسة، شكلت بوصلة علمية، موجهة لحيثيات ومعطيات الموضوع قيد الدراسة، إذ تعد روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي ، قوة دولية تتطلع إلى اثبات المكانة والدور ، انطلاقا من مقومات قوتها الداخلية التي تمتلكها، والتي ستدفع بلا شك ألى أداء استراتيجي فاعل على المستوى الخارجي، يتفق والرغبة الروسية بالبروز والقيام بدور عالمي.

فروسيا الاتحادية تسعى وبجهد عميق، لاسيما بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة ألى تحقيق مكانة مرموقة تليق بمقدراتها ومرتكزات قوتها ، ووضعها الجديد في ظل النظام الدولي الجديد الذي يميل إلى التعددية القطبية أكثر من كونه نظام قطب واحد .

ذلك ان انغماس الولايات المتحدة في أزمات دولية عديدة وقضايا محورية دونما أي اكتراث لسواها من القوى الدولية، كان قد دفع بتلك القوى الى محاولة إجهاد ذاتها لتحين الفرص والبروز بمكانة دولية ضمن سلم تراتبية النظام العالمي وبشكل يصعب تجاهلها، سواء بقدرات ذاتية ، او بالتكتل ضمن تكتلات اقتصادية، واحلاف عسكرية، الأمر الذي يضع الولايات المتحدة الامريكية امام واقع جديد يفرض ذاته، ويدحض الى حدٍ كبير تلك المقولات التي تفيد بأن الولايات المتحدة هي القطب الأحادي في عالم اليوم.

ومن الطبيعي جداً ان صعود القوى الدولية لم يكن بشكل آني ، بمعنى دونما اختبارات ميدانية تقف عندها مدى رغبة الدولة بالاستمرار في سلوكها الاستراتيجي الهادف نحو العالمية، أو ترهل ذلك السلوك والعودة الى الانكفاء نحو الداخل، وهذا هو قدر روسيا الاتحادية، لطالما نظرت الى تدخلها في مناطق نفوذها الاقليمي، وكذلك الابعد منه "اقليم الشرق الاوسط" على انه خطوه باتجاه أتساع دائرة النفوذ، من خلال ايجاد نقط وثوب ، تمهد لصعود مكانتها الدولية، وبالتالي دورها العالمي.

الاستنتاجات :

وتبعاً لما تقدم فأنه ثمة استنتاجات تم التوصل اليها لتمثل جوهر جهدنا البحثي هذا ، ويمكن اجمالها بالآتي:

١- أن تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي، لا يعني تراجعاً كبيراً في قدرة وريثته الحالية روسيا الاتحادية، عن تطلعاتها في استرجاع المكانة الدولية التي كان يحظى بها، ضمن تراتبية الهيكل الدولي للمنظومة العالمية.

٢- يعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى السلطة في روسيا الاتحادية، وما قام به من تدعيم مرتكزات قوة الدولة الروسية، وتحديث هيكلة قوتها الاقتصادية، والعسكرية البرية والجوية والبحرية، ايذاناً ببدء مرحلة جديدة من إعادة الهيبة والتأثير لروسيا الاتحادية في النظام العالمي.

٣- تمثل توظيف مُقدرات قوة روسيا الاتحادية باتجاه الاداء الاستراتيجي الخارجي، خطوة موفقة للقيادة الروسية، نحو استجلاب مكانة جديدة، واستعادة دور عالمي مؤثر، وهذا ما تمثله تجليات الاستراتيجية القومية الروسية، ونظرتها للأهداف والمصالح من منطلق تراتيبي يبدأ بالداخل ويمتد نحو الاقليم المجاور، ثم ينطلق نحو مناطق النفوذ ونقاط الوثوب نحو المكانة العالمية.

٤- تعد منطقة الشرق الأوسط احد اهم المناطق مكانةً في الإدراك الاستراتيجي الروسي، انطلاقا من مقدرات و/او مرتكزات جيوستراتيجية تحوزها هذه المنطقة، الامر الذي يفسر لنا تلك الرغبات الجامحة للقيادة الروسية بالتدخل في دول الشرق الاوسط، طبقاً لاعتبارات المصالح الاستراتيجية الروسية اولاً، وهذا ما شاهدناه في التدخل الروسي في سوريا على سبيل المثال، ورغبة روسيا في التدخل بشؤون دول المنطقة بشكل اكبر، عبر استثمارات نفطية، او اتفاقيات تعاون امنية، او صفقات بيع و توريد السلاح، وغيرها من اساليب و مبررات التدخل.

٥- ثمة عوامل تؤثر على الدور الروسي المتوقع عالمياً، بشكل ايجابي لتدعمه احياناً، وبشكل سلبي لتقيده، وبالتالي تساهم في تراجعه في احيان اخرى، فاذا كان

التدخل الروسي في سوريا ، والتحالف مع ايران، والتوافق الأمني مع تركيا، والعلاقة الجيدة مع اسرائيل، وبعض دول الخليج تشكل فرصاً لتدعيم صعود الاداء الاستراتيجي الروسي وبالتالي المكانة والدور، فان التواجد الامريكي وغزارة تشابك المصالح الامريكية الاقتصادية والامنية والعسكرية بدول المنطقة، يعد خير محدد و /أو مقيد للاستراتيجية الروسية ورغبتها في توظيف دول المنطقة باتجاه تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا.

٦- وطبقاً لمنهج التحليل الاستشرافي، تم بناء ثلاثة مشاهد مُستقبلية للدراسة، كما يأتي:

اولا: مشهد تصاعد الدور الروسي عالميا.

ثانيا: مشهد تراجع الدور الروسي عالميا.

ثالثاً : مشهد التعاون او الشراكة الدولية .

وضمن نهج المنهج الاستشرافي في ترجيح أحد المشاهد المحتملة أو الممكنة أو المرغوب بها، فقد تم ترجيح المشهد الأول، وكذلك الثالث، اي مشهد تصاعد الدور الروسي عالميا ، كونه الاحتمال الاقرب للواقع من خلال استقراء معطيات الدراسة ومضامينها. يليه المشهد الثالث، مشهد التعاون او الشراكة الدولية .

وفي ضوء كل ما تقدم، يضحى واضحا أن الفرضية التي شكلت بوصلة دراستنا هذه قد تمت البرهنة عليها.

الهوامش والمصادر

١- نورهان الشيخ ، روسيا والعالم الإسلامي : بين خبرات الماضي وافاق المستقبل، العالم الإستراتيجي ، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٠٥، ص ٣٢١.

٢- موسى الزغبي ، الجيوسياسية والعلاقات الدولية : ابحاث في الجيوسياسية الدولية وفي شؤون العلاقات الدولية المتنوعة ، دمشق : منشورات وزارة الثقافة ، ٢٠٠٤، ص١٠٠.

٣- نورهان الشيخ ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣١- ٢٣٢.

4- Alexander Libman,Anastassia Obydenkova, Autocratic and Democratic External Influences in Post-Soviet Eurasia, London-Newyork: Routledge, p:163.

٥- غازي فيصل، السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي بين الفاعلية والأنكفاء، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة / العرب والقوى العظمى : العرب وروسيا، المائدة الحرة، ٢٠ ، بغداد : بيت الحكمة ، ١٩٩٨.

6- See: Alexander Golts & Michael Kofman,"Russians Military: Assessment, Strategy, & Threat", Center on Global Interests (CGI),Washington DC,2016,PP:3-5.

٧- أحمد ابراهيم محمود ، الصناعات العسكرية الروسية : تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٧٠ ، تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٧، ص ١٢٥.

8- Denis B. Solovev Editor, Smart Technologies and Innovations in design for control of technological processes and objects: Economy and production, proceeding of the international science and technology conference "FarEastCon-2018"Volume 2.Russia,Springer,2019.p:13.

9 -Ibid,22-23.

10 - Chandra Rekha ,India-Russia Post Cold War relations: A new Epoch of cooperation, London: Routledge Taylor and Francis,2017,p:97-98.

11 -Ibid,p:97.

١٢- نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨، ص ٢٤.

١٣- يفجيني بريماكوف ، العالم بدون روسيا: قصر النظر وعواقبه، ترجمة عبد الله حسن، دمشق : دار الفكر ، ٢٠١٠، ص ٢٥.

١٤- نورهان الشيخ ، ، روسيا والعالم الإسلامي : بين خبرات الماضي وافاق المستقبل، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢١.

١٥- عاطف عبد الحميد ، روسيا واسيا الوسطى: حماية المصالح واحتواء المخاطر، السياسة الدولية ، العدد ١٦٨، تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٨٣.

16 -G.Ezra,U.B.Yaakov .A.Niglia, Countering Terrorism and Urban Warfare : Training and Informative Operations, Washington D.C :IOS Press,2018,pp:44-45.

17 - Saul Bernard Cohen, Geopolitics: The Geography of International Relations, New York, London, Rowman and Littlefield,2014, p:452.

١٨- محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام ٢٠٠٨: ادراة باراك اوباما أنموذجاً، الرياض: العبيكان، ٢٠١٦، ص ١٥٠.

١٩- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٣٤.

- هو مختصر للحروف الأولى باللغة الإنكليزية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. نشأت كفكرة في العام ٢٠٠٨، ثم في العام ٢٠٠٩ تم عقد أول قمة لرؤساء الدول الأربعة،(قبل انضمام جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠)، حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب ٤٠ % من سكان الأرض. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن تنافس اقتصاديات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا، ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفًا أو ناديا سياسيا فيما بينها مستقبلا.للمزيد أنظر:

-Francesca Beausang, Globalization and the BRICs: Why the BRICs Will Not Rule the World For Long, Palgrave Macmillan, New York, 2012, pp:1-7.

٢٠- أنظر : سلامة كيلة، الثورة السورية : واقعها، صيرورتها وآفاقها ، مصر : أطلس للنشر والترجمة، ٢٠١٣، ص ص ٧٧- ٧٨.

٢١- كريم المفتي ، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد٤٨،بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ص ٤٣- ٤٦.

٢٢- محمد مجدان ، سياسة روسيا الخارجية اليوم :البحث عن دورعالمي مؤثر،المجلة العربية للعلوم السياسة، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، العدد٤٨، ٢٠١٦، ص ٢٣.

٢٣- محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

٢٤- محمد مجدان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

٢٥- محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

٢٦- معتز سلامة ، القطب العائد:الدور الروسي في سياق إقليمي متغير، مجله السياسة الدولية، القاهرة :مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٩٥، ٢٠١٤، ص ٨٣.

٢٧- الاتفاق الأمريكي الروسي لوقف إطلاق النار في سوريا، التاريخ ٢٠١٦/٤/٥م، للمزيد انظر: http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/02/253115.htm

٢٨- للأستفاضة ينظر: د.محمد وائل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٩.

٢٩- نيكولاي كوزهانوف، علاقات روسيا مع طهران ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني ، أمريكا ، يونيو ٢٠١٢م، التاريخ ٢٠١٦/٤/٧م، للمزيد انظر http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russian-relations-with-iran-dialogue-without-commitments

٣٠- علي حسين باكير، تبعات الإتفاق النووي الإيراني علي الصين وروسيا، مركزالجزيرة للدراسات، الدوحة ،٢١/٩/٢٠١٥م)، التاريخ ٨/٤/٢٠١٦م ،للمزيد أنظر: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html

٣١- للمزيد انظر : الرئيس الروسي بوتين بعد الإتفاق النووي الايراني ،١٤/٧/٢٠١٥، التاريخ: http://en.kremlin.ru/events/president/news/49957

٣٢- علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره .

33 -Moritz Pieper,Hegemony and Resistance around the Iranian Nuclear Programme:Analysing Chinese, Russian and Turkish Foreign Policies, Routledge,2017,p:73.

٣٤- علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره.

٣٥- محمد وائل القيسي، استراتيجية القوة الذكية في ادارة الازمة الدولية "أزمة واشنطن–طهران خلال العام ٢٠١٩، أنموذجاً"، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، تموز ٢٠١٩، ص ١٢١.

٣٦- نورهان الشيخ ، محددات وآفاق العلاقات الروسية –العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات شرق أوسطية ، الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد٣٩، ص ٤٣.

37 -Jack Covarrubias, Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US Foreign,Routledge,2017,pp:67-69.

٣٨- محمد عبدالله يونس رؤي غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦، ص ٦٧.

٣٩- ميشيل كيلو ، رهانات صعبة : حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، العدد ١٩٥، ٢٠١٤، ص ص ٣٧-٣٩.

٤٠- كريم المفتي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

41 - Aristotle Tziampiris, Spyridon N .Litsas, The New Eastern Mediterranean: Theory, Politics and States in a Volatile Era, Piraeus:Springer,2017 p:187.

٤٢- نورهان الشيخ ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية..، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

٤٣- المصدر نفسه .

44 -Anoushiravan Ehteshami, Hannah Carter, The Middle East's Relations with Asia and Russia,Routledge,2013,,p:89.

٤٥- نورهان الشيخ ، العلاقات الروسية – الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٧٠، تشرين الاول – أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٥٠.

٤٦- محمد مجدان ، سياسة روسيا الخارجية اليوم :البحث عن دورعالمي مؤثر، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.

47 -Gerard Toal, Near Abroad: Putin ,the West, and the Contest Over Ukraine and the Caucasus, London, Oxford University Press, 2017,pp:17-18.

٤٨- هاجر محمد أحمد ، رؤي مستقبلية: دوافع وتداعيات التدخل الروسي في سوريا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٥/١١/١، للمزيد أنظر:
http://rawabetcenter.com/archives/14401

٤٩- محمد مجدان ، سياسة روسيا الخارجية اليوم :البحث عن دورعالمي مؤثر، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.